

## الربا

دكتور/محمود محمد مفتاح  
مدرس الفقه المقارن بالكلية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على من أرسل رحمة للعالمين  
القاتل : ( من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ) وعلى آله وصحبه ومن تبعهم  
بإحسان الى يوم الدين وبعد :

فان من واجب العلماء مواجهة الحقائق التي تظهر وبيان الحكم  
فيما استحدثت من معاملات بناء على قاعدة جلب المصالح للامة ودرء المفساد  
عنها على أن تكون فتاوى العلماء الواقفين على أسرار التشريع وحاجة  
الامة لروح الشريعة ومصلحة البشر .

ولما كان موضوع الربا من أشد الموضوعات خطرا على الفرد  
والجماعة حيث توعد الله أكل الربا بالمحاربة ( ... فافنوا بحرب من الله  
ورسوله ) لذلك نبين في هذا البحث القول في تحريم ما حرم الله من الربا  
وتوعد عليه بأشد الوعيد حيث أن تحريم الربا هو عين الحكمة والرحمة  
الموافق لمصلحة البشر المنطبق على قواعد الفلسفة .

وان إباحته مفسدة من أكبر المفسدات للاخلاق وشئون الاجتماع  
وزادت في أطماع الناس وجعلتهم ماديين لا هم لهم الا الاستكثار من المال  
وكانت تحصر ثروة البشر في أفراد منهم وتجعل بقية الناس عالة عليهم .

فاذا كان المفتونون من بعض المسلمين بهذه المدنية ينكرون من  
دينهم تحريم الربا بغير فهم ولا عقل .

فسوف يجيء يوم يقر فيه المفتونون بأن ما جاء به الاسلام هو  
المنظّم الذي لا تتم سعادة البشر في دنياهم فضلا عن آخرتهم الا به .

فلذا كان من الناس من يظن اليوم أن إباحة الربا ركن من أركان المدنية  
لا تقوم إلا به .

فهذا باطل في نفسه إذ لو فرضنا أن تركت جميع الأمم أكل الربا  
فصار الواجدون فيها يقرضون العادمين قرضاً حسناً لما زاد مدنيّتهم  
إلا ارتقاء ببنائها على أساس الفضيلة والرحمة والتعاون .

ولقد قامت للعرب مدنية إسلامية لم يكن الربا من أركانها فيها فكانت  
خير مدنية في زمانها فما شرعه الإسلام من منع الربا هو عبارة عن الجمع  
بين المدنية والفضيلة وهو أفضل هداية للبشر في حياتهم الدنيا .

فنحن معشر المسلمين لو كنا متمسكين بقرآننا الذي حرم الربا المفضي  
إلى إضاعة الثروة وأعددنا رجالاً لاستخراج كنوز أرضنا لكتب لنا الاستقلال  
الاقتصادي الذي يدعم استقلالنا السياسي .

ولما كان مباحث الربا والأحكام المالية التي اشتدت اليها الحاجة  
في هذا العصر وما فيه من حرج شديد من هذه المعاملات (١) .

إذا استوجب الحال منا هذا البحث بما فيه من بيان لحقيقة الربا  
وحكمه وأقوال الفقهاء فيه فنقول :

### بان الربا في اللغة :

الزيادة يقال ربا الشيء زاد والرابية ما ارتفع عن الأرض والربوة (٢)  
هي المكان العالي .

قال الفراء في قوله تعالى : « فَاخَذْتَهُمْ أَخْذَةً رَابِيَةً » (٣) أي زائدة ويقال  
أربيت إذا أخذت أكثر مما أعطيت قال تعالى : « فَأَذا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ

---

(١) الربا والمعاملات في الإسلام محمد رشيد رضا .

(٢) مختار الصحاح ص ٢٣١ طبعة دار المعارف ، القاموس المحيط  
ج ٤ ص ٣٣٢ مؤسسة الحلبي .

(٣) سورة الحاقة آية ١٠ .

اهتزرت وربت ((٤)) وقال تعالى : « وما آتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله » ((٥)) وقوله تعالى : « يحق الله الربا ويربى الصدقات » ((٦)) .  
وقوله تعالى : « ان تكون أمة هي أربى من أمة » ((٧)) أى أكثر عددا .

وفي الشرع : فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال (٨) .

وعرف بأنه : الزيادة في أشياء مخصوصة (٩) .

وعرف أيضا : بأنه عقد على عوض مخصوص معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البديلين أو أحدهما (١٠) .  
● حكم الربا :

الربا حرام وانه لم يحل في شرع قط ولم يؤذن الله في كتابه عاصيا بالحرب الا أكل الربا وهو علامه على سوء الخاتمة والدليل على تحريمه : الكتاب — السنة — الاجماع .

أما الكتاب فنقوله تعالى : « وأحل الله البيع وحرم الربا » ((١١)) .

وقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة » ((١٢)) .

---

(٤) سورة فصلت ية ٣٩ .

(٥) سورة الروم آية ٢٩ .

(٦) سورة البقرة آية ٢٧٦ .

(٧) سورة النحل آية ٩٢ .

(٨) البحر الرائق ج٦ ص ١٣٥ ط دار المعارف ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج٤ ص ٨٥ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ج٧ ص ٣١١٥ ، حاشية ابن عابدين ج٥ ص ١٧١ ، فتح القدير ج٧ ص ٤ .  
(٩) المغنى ج٤ ص ١٢٢ ط دار الكتاب العربى .

(١٠) نهاية المحتاج ج٣ ص ٢٢٤ مطبعة مصطفى الحلبي ، مغنى المحتاج ج٢ ص ٢١ المجموع شرح المذهب ج٩ ص ٤٤١ ط العاصمة قليوبى وعميرة ج٢ ص ١٦٦ .

(١١) سورة البقرة آية ٢٨٥ .

(١٢) سورة آل عمران آية ١٢ .

وأذن الله ورسوله أكل الربا بالحرب في قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله واذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأنزبنا بحرب من الله ورسوله » (١٣) .

وقوله تعالى : « الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس » (١٤) .

وقوله تعالى : « وما آتيتم من ربا ليربوا فى اموال الناس فلا يربو عند الله » (١٥) .

ومن السنة : خبر مسلم : « لعن رسول الله عليه السلام أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده وقال هم سواء » (١٦) .

وقوله عليه السلام : ( اجتنبوا السبع الموبقات قيل يا رسول الله وما هى قال : الشرك بالله والسحر وقتل النفس التى حرم الله الا بالحق واكل الربا واكل مال اليتيم والتولى يوم الزحف وقذف المحصنات المؤمنات الفافلات ) (١٧) رواه البخارى ومسلم وعن عبد الله بن حنظلة أن النبى عليه السلام قال : لدرهم ربا أشد عند الله سبحانه وتعالى من ست وثلاثين زنية فى الخطيئة » (١٨) . رواه الدارقطى .

### ومن الاجماع :

جمعت الامة على تحريم الربا فمن استحل الربا كفر بلا خلاف ويستتاب فلان تاب منها فلا قتل والتوبة بمقدار ثلاثة أيام ومن باع بيع ربا غير مستحل

---

(١٣) سورة البقرة آية ٢٧٩ .

(١٣) سورة البقرة آية ٢٧٨ .

(١٥) سورة الروم آية ٢٩ .

(١٦) سند أبو داود ج ١ ص ١٦٦ سنن الترمذى ج ١ ص ١٦٦

(١٧) سبل السلام ج ٣ ص ٣٦ .

(١٨) الدارقطنى .

له فهو فاسق، ويؤدب الا ان يعذر بجهل ويفسخ عقد البيع فان تاب فليس له  
الا راس المال (٢٠) .

وهو محرم في جميع الاديان السماوية ومحظور في اليهودية والمسيحية  
والإسلام وقال بعض العلماء انه لم يحل في شريعة قط ولذلك قيل انه علامة  
على سوء الخاتمة حيث بان لنا في ظاهر الاخبار ان الربا أعظم اثما من الزنا  
والسرقة وشرب الخمر .

فقد جاء في العهد القديم اذا اقترضت مالا لاحد من أبناء شعبي فلا تتف  
منه موقفه الدائن لا تطلب منه ربحا لمالك (٢١) .

وعلى ذالك فان اليهود يرون تحريم الربا ولكنه فيما بينهم وليس هناك  
مانع من أخذ الربا من غير اليهودى وقد رد عليهم القرآن بقوله : « **واخذهم**  
الربا وقد نهوا عنه » (٢٢) .

### انواع الربا

- (١) ربا نسيئة . (٢) ربا فضل . (٣) ربا يد .

**اما ربا النسيئة :** وهو البيع لاجل .

**واما ربا الفضل :** فهو البيع مع الزيادة في أحد الطرفين على الآخر .

**واما ربا اليد :** فهو البيع مع تأخير قبضهما أو قبض أحدهما .

ونبدأ بالحديث عن القسم الاول وهو ربا النسيئة وحكمه فنقول :

هو أن تكون الزيادة المذكورة في مقابل تأخير الدفع الذى كان سائدا  
في الجاهلية ومثاله : أن يؤخر دينه ويزيد في المال وكلما أخره زاد في المال .

---

(٢٠) فقه المعاملات على مذهب مالك ج١ ص ٩٥ .

(٢١) فقه السنة ج ٣ ص ١٧٦ .

(٢٢) سورة النساء آية ١٦١ .

والفرض انه لا يفعل ذلك التأخير الا معدم محتاج وهو الذى عنه عليه السلام فى حجة الوداع بقوله الا ان ربا الجاهلية موضوع وأول ربا أضعه ربا العباس بن عبد المطلب وهذا النوع محرم لذاته .

وحكم ربا النسبنة لا خلاف بين أئمة المسلمين فى تحريمه وهو من الكبائر بلا نزاع وقد ثبت ذلك بكتاب الله وسنة رسوله واجماع المسلمين فقد قال الله تعالى : « وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله ومن عاد فاولئك أصحاب النار هم فيها خالدون يحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم » (٢٣) وقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فأنذروا بحرب من الله ورسوله فإنا نقيم لكم رعبوس أموالكم . لا تظلمون ولا تظلمون » (٢٤) .

فهذا كتاب الله حرم الربا تحريما شديدا وزجر عنه زجرا تقشعر له أبدان الذين يؤمنون بربهم ويخافون عذابه .

وأى جزاء أشد من ان يجعل الله تعالى المرابين خارجين عليه محاربين له ولرسوله من ذا يكون حال ذلك الانسان الضعيف اذا كان مجازيا من الله القادر القاهر المذل الذى لا يعجزه شئ فى الارض ولا فى السماء .

وظاهر هذه الآيات انها فى الربا المعروف عند العرب فى الجاهلية وقد حرمه الله تعالى على المكين وعلى غيرهم من الامم الاخرى لما فيه من ارهاق المضطرين واستغلال حاجة الانسان لآخيه الانسان مع ان الله قد أوصى الاغنياء بالفقراء وجعل لهم حقا معلوما فى أموالهم .

---

• سورة البقرة آية ٢٧٥

• سورة البقرة آية ٢٧٨

## واما ربا الفضل :

ذهب الجمهور الى حرمة الا ما روى عن ابن عباس واسامة بن زيد وزيد بن الارقم وابن الزبير انهم قالوا : ( لا ربا الا فى النسيئة ) .

وقد اجاب الجمهور عن ذلك بانه معناه لا ربا اشد الا فى النسيئة فالمراد نفى الكمال لا نفى الاصل — ولان هذا مفهوم وهو لا يقاوم المنطوق فى حديث أبى سعيد الخدرى عليه السلام : ( لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثل ولا تشفوا بعضها على بعض . . . . الحديث ) .

وقد روى الحاكم ان ابن عباس رضى الله عنه رجع عن هذا القول واستغفر الله من القول به وروى أيضا الاثرم والترمذى وابن المنذر القول بالرجوع .

والصحيح هو قول الجمهور لحديث أبى سعيد الخدرى ان رسول الله عليه السلام قال : ( لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلا ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تبيعوا غائبا بناجز ) (٢٥) .

وروى أبو سعيد أيضا قال جاء بلال الى النبى عليه السلام بتمر فقال له النبى من أين هذا يا بلال قال كان عندنا تمر ردىء فبعت صاعين بصاع فقال النبى اوه عين الربا لا تفعل ولكن ان أردت أن تشتري فبع التمر ببيع آخر ثم اشتره ( متفق عليه ) (٢٦) .

وروى عن عبادة بن الصامت عن النبى عليه السلام انه قال : ( الذهب بالذهب مثل بمثل والفضة بالفضة مثل بمثل والتمر بالتمر مثل بمثل والبر بالبر مثل بمثل والملح بالملح مثل بمثل والشعير بالشعير مثل بمثل فمن زاد

أو استزاد فقد أربى فإذا اختلفت هذه الأشياء فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد .

فهذا الحديث يدل على أنه لا يجوز بيع شيء من هذه الأصناف المتجانسة بمثله مع الزيادة وأنه لا يجوز تأخير التقابض فيها فلا يجوز بيع جنبيه من ذهب جنبيه وعشرة قروش لا يدا بيد ولا نسيئة .

### الأشياء التي لا يجوز فيها التفاضل ولا النساء :

أولاً : أجمع المسلمون على أنه لا يجوز التفاضل والنساء في الأصناف التي وردت في حديث عبادة بن الصامت — إلا ما حكى عن ابن عباس في التفاضل مما لا يجوز واحد منها في الصنف الواحد من الأصناف المذكورة في الحديث حيث أن هذا الحديث نص في منع التفاضل في الصنف الواحد من هذه الأصناف ..

وأما مانع النسيئة ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال قال رسول الله عليه السلام : ( الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء التمر بالتمر إلا هاء وهاء والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء وقد اتفق الفقهاء على جواز بيع الذهب بالورق كيف شئتم يدا بيد والبر بالشعير كيف شئتم يدا بيد .

واختلف الفقهاء فيما سوى هذه الأصناف الستة المنصوص عليها فقال قوم من أهل الظاهر : أنها يمتنع التفاضل في صنف من هذه الأصناف الستة فقط وأن ما عداها لا يمتنع في الصنف الواحد منها .

وقال هؤلاء أن النساء يمتنع في هذه الستة فقط اتفقت الأصناف أو اختلفت فالربا نوعان ...

النوع الأول الجلى — والنوع الثانى الخفى .

فالجلى : حرم لما فيه من الضرر العظيم وهو ربا السيئة .

( م ١١ — مجلة الشريعة )



**والخفى :** حرم لانه ذريعة الى الجلى فتحرير الاول قصدا وتحرير  
الثانى وسيلة (٢٧) .

واتفق اهل العلم على ان ربا الفضل لا يجرى الا فى الجنس الواحد —  
الا سعيد بن جبير فانه قال : كل شيئين يتقارب الانتفاع بهما لا يجوز بيع  
احدهما بالآخر متفاضلا كالحنطة بالشعير والتمر بالزبيب لانهما يتقاربان  
نفعهما فيجريان مجرى نوعى جنس واحد .

وهذا يخالف قول النبى : ( بيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم  
يدا بيد ... الحديث ) (٢٨) .

فاصحاب هذا القول — الظاهرية جعلوا النهى المتعلق من هذه  
الاصناف الستة من باب الخاص اريد به الخاص .

اما جمهور الفقهاء فانهم اتفقوا على انه من باب الخاص اريد به  
العام (٢٩) .

هذا وقد اختلف الفقهاء فى المعنى الذى وقع التنبيه عليه بهذه  
الاصناف بمعنى اختلافهم فى مفهوم علة التفاضل ومنع النساء فيها .

### موقف الفقهاء من علة تحريم الربا

اختلف الفقهاء فى علة تحريم الربا الى اربعة مذاهب .

● **المذهب الاول :** وهو قول المالكية وقالوا ان سبب منع التفاضل  
فى الاربعة الاولى الصنف الواحد من المدخر المقتات — وقيل الصنف الواحد

---

(٢٧) اعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم ج٢ ص ١٥٣ .

(٢٨) المغنى لابن قدامة ج٤ ص ١٢٥ .

(٢٩) بداية المجتهد ج٢ ص ١٣٠ ، فتح القدير ج٧ ص ٤ ، المحلى .

لمبن حزم ج٨ ص ٤٧٧ .

المذخر وإن لم يكن مقتاتا وشرط الادخار عندهم أن يكون في الأكثر والاغلب —  
وقيل وإن كان نادر الادخار .

وأما العلة عندهم في التفاضل في الذهب والفضة فهذا الصنف  
الواحد وكونها رعويا للائمان .

**ثانيا :** وأما علة منع النساء عندهم في الأربعة الأولى المذكورة فهو الطعم  
والادخار دون اتفاق الصنف ولذلك إذا اختلف الصنف جاز التفاضل دون  
النساء أما جواز التفاضل فلكونها ليست مدخرة — وأما منع النساء  
فلكونها مطعومة مدخرة (٢٠) .

### ● المذهب الثاني — وهو مذهب الشافعية :

(أ) علة منع التفاضل عندهم في الأربعة الأولى من الحديث هو الطعم فقط  
مع اتفاق الصنف الواحد وفي المذهب القديم للشافعي العلة الطعم مع الكيل  
والوزن .

(ب) أما علة النساء فالطعم دون اعتبار الصنف مثل قول الإمام مالك  
وأما علة النساء والتفاضل في الذهب والفضة فكونها رعويا للائمان مثل  
قول مالك (٢١) .

### القول الثالث — وهو مذهب الحنفية :

نعلة المنع عندهم في الستة علة واحدة وهي الكيل مع الجنس أو الوزن  
مع الجنس مع اتفاق الصنف ويعتبرون المكيل قدرا يتأتى فيه الكيل وعلة

---

(٢٠) بداية المجتهد ج٢ ص ١٣ ، جواهر الاكلیل ج٢ ص ١٧ ، مواهب  
الجليل ج٤ ص ٣٤٥ . حاشية الدسوقي ج٣ ص ٤١ ، بلفة السالك ج٢  
ص ٢٢ .

(٢١) الاقتناع ج٢ ص ١٨٦ ، المجموع ج١١ ص ١٦٤ ، مغنى المحتاج ج٢  
ص ٢٢ قلوب وعميرة ج٣ ص ١٦٦ ، الام ج٣ ص ١٢ — ١٥ .

النساء فيها اختلاف الصنف ما عدا الجص والنحاس فانه يجوز فيها النساء (٢٢) .

#### القول الرابع :

ان علة الذهب والفضة واحدة وعلة الاعيان الاربعة واحدة فروى عن احمد ان علة الربا في الذهب والفضة كونه موزون جنس وكل ما يباع بالكيل والوزن فانه يدخل في حكم الربا سواء كان قليلا أو كثيرا وسواء اكان مطعوما كالارز أو غير مطعوم كالقطن (٢٣) .

وبه قال النخعي والزهرى والثورى واسحاق واصحاب الراى .

وقيل أن العلة في الذهب والفضة الثمنية وفيما عداها كونه مطعوما جنسا وذلك مثل قول الشافعى .

#### القول الخامس :

وهو قول ربيعة يجرى الربا فيما يجب فيه الزكاة دون غيرها .

#### القول السادس :

قال ابن سيرين الربا في الجنس الواحد (٢٤) .

وروى عن سعيد بن جبير ما يقتارب الانتفاع بهما لا يجوز التفاضل بهما (٢٥) .

#### والحاصل :

ان ما اجتمع فيه الكيل والوزن والطعم من جنس واحد ففيه الربا

---

(٢٢) فتح القدير ج٧ ص ٤ ، ١٠ ، شرح منتهى الايرادات ج٢ ص ١٩٩ .

(٢٣) المغنى والشرح الكبير ج٤ ص ١٢٧ ، بداية المجتهد ج٢ ص ١٣٣ .

(٢٤) المغنى والشرح الكبير ج٤ ص ١٢٧ .

(٢٥) المغنى والشرح الكبير ج٤ ص ١٣٠ — المحلى ج٥ ص ٤٤٩ .

وهذا قول أكثر أهل العلم قال ابن المنذر : هذا قول علماء الأصناف  
في القديم والحديث (٣٦) .

وأما ما يعدم فيه الكيل والوزن والطعم واختلف جثسه فلا ريب فيه  
وهو قول أكثر العلم مثل التبن والنوى .

وما وجد فيه الطعم وحده أو الكيل والوزن من جنس واحد فقد اختلف  
فيه أهل العلم (٣٧) .

### بعد ذكر مذاهب الفقهاء في علة الربا نذكر دليل كل فريق :

**أولا :** استدل أهل الظاهر الذين قصرُوا صنف الربا على هذه  
الأصناف الستة فقط لأنهم نفوا القياس في الشرع .

**ثانياً - استدلال الشافعية :** أن الحكم إذا علق باسم مشتق دل  
على أن ذلك المعنى الذي اشتق منه الاسم هو علة الحكم مثل قوله تعالى :  
« السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » وكما في قوله تعالى : « والزانية  
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » فلما علق الحكم بالاسم  
المشتق وهو السارق أو الزاني علم أن الحكم متعلق بنفس السرقة وبفس  
الزنا ولما كان ما نحن بصدد من علة الربا قد علق الحكم بالاسم  
المشتق حيث جاء في حديث سعيد بن عبد الله ( كنت أسمع رسول الله عليه  
السلام يقول : الطعام بالطعام مثلاً بمثل وكان طعابنا يومئذ الشعير ) (٣٨) .

ووجه الاستدلال بهذا الحديث : أن الطعام مشتق من الطعم وذكره  
يدل على أنه علة إذ ترتب الحكم على الاسم المشتق وفي ذلك دليل على  
أن مأخذ الاشتقاق علة له فمن البين أن الطعم الذي علق به الحكم  
متعلق بنفس الطعم (٣٩) .

---

(٣٦) المغنى والشرح الكبير ج٤ ص١٢٧ .

(٣٧) المغنى والشرح الكبير ج٤ ص١٢٧ .

(٣٨) المغنى والشرح الكبير ج٤ ص١٢٧ ، فتح القدير ج٧ ص ٥ ،

(٣٩) بداية المجتهد ج ٥ ص ٨٥ ، تبين الحقائق ج ٨٥ .

والملحق ج٤ ص٤٧٧ .

**ثالثا :** واستدل المالكية الذين قالوا يمثل قول الشافعى ولكنهم زادوا على الطعم اما صفة واحدة وهو الادخار او صفتين وهما الادخار والاقتيات واستدلوا على هذه الزيادة بانه لو كان المقصود الطعم فقط لاكتفى بالتنبيه على ذلك بالنص على واحد من تلك الاصناف الاربعة فلما ذكر منها عددا علم انه قصد بكل واحد منها التنبيه على ما فى معناه .

وهى كلها يجمعها الاقتيات والادخار .

اما البر والشعير فنبه بهما على أصناف الحبوب المدخرة .  
ونبه بالتمر على الحلويات المدخرة مثل العسل والزبيب (٤١) .

#### **رابعا — واستدل الحنفية :**

على أن العلة الكيل والوزن .

انه عليه السلام لما علق على التحليل باتفاق الصنف والقدر على التحريم باتفاق الصنف واختلاف القدر — فى قوله عليه السلام لعامله بخير من حديث أبى سعيد : ( الا كيلا بكيل يدا بيد ) ورأوا أن التقدير بالكيل أو الوزن هو المؤثر بالحكم (٤٢) .

ولعل أرجح هذه الاقوال هو قول الحنفية وان علتهم هى أولى العطل وذلك انه يظهر من الشرع أن المقصود بتحريم الربا انما هو وجود الفسح الكثير الذى فيه — وأن العدل فى المعاملات انما هو مقاربة التساوى — ولذلك لما عسر ادراك هذا التساوى فى الاشياء المختلفة قومتم بالنقود وقدرت بها ولما كانت الاشياء المختلفة الغير موزونة أو مكيلة — العدل فيها انما هو وجود النسبة اى نسبة أحد الشيئين الى جنسه بمعنى نسبة قيمة الشيء الآخر الى جنسه .

---

(٤٠) الاقناع ج٢ ص ١٨٦ .

(٤١) جواهر الاكليل ج٢ ص ١٧ .

(٤٢) تبين الحقائق ج٤ ص ٧٦ .

## علة تحريم الربا

علمنا ان الربا محرم فى جميع الاديان السماوية وقد قيل فى علة تحريمه ان حرمة تعبدية وما ذكر فيه حكم لا علل فيحتمل ان تكون علة التحريم هى نفس النهى لان الله تعالى قد نهى عن الربا فى قوله تعالى : **« واخذهم الربا وقد نهوا عنه »** وقوله تعالى : **« وأحل الله البيع وحرم الربا »** ذلك انه فى بعض المحرمات لا تظهر لنا العلة كاملة فيجب الاجتناب لما نهانا الله سبحانه وتعالى عنه .

وقد تكون العلة هى تأديب الانسان نظراً لكثرة افراطه فى امر ما كان يمنع الاب مصروف ابنه تأديباً له ويحرم عليه ذلك المصروف فتكون العلة هى التأديب .

ويحتمل أن تكون العلة من تحريم الربا المنع من استغلال الدائن للمدين على مستوى الشعوب والافراد — ولما يرتبط بالمصلحة التى تعود من وراء هذا التحريم على الكيان الاجتماعى كله من الدعوة لعمل اصحاب رءوس الاموال كى لا يعيشوا عالة على ما يدره المال من دخل دون مقابل يبذلونه .

ولما يخلقه هذا التعامل بالربا بين الناس من القضاء على روح التعاون التى دعت اليها الشرائع .

وانه يؤدى الى خلق طبقة مترفة لا تعمل شيئاً ويؤدى الى تضخم الاموال فى أيديهم . وايضا فان الاسلام يدعو الانسان الى التضامن والتعاون بين افراد المجتمع فى حالة الاحتياج ولا مانع أن تكون كل هذه الاشياء علة لتحريم الربا .

وبعد أن انتهينا من تعريف الربا وبيان حكمه ودليل التحريم واقوال الفقهاء فى علة الربا وحكمه وتحريمه .

وظهر لنا من حكمة التحريم ما استوجب تحريم هذا التعامل فضلاً عن قيام حضارة ومدنية اسلامية في ظل دولة اسلامية لم تكن تتعامل بهذا النوع من الربا وهذا اكبر دليل على من يدعى أن التعامل المالى الآن من دعائم الخنية .

واننا نرى انه لو عدلت النواحي المالية والتجارية في الدولة لتسير طبقاً لروح الشريعة لادى هذا الى ازدهار المعاملات .

وذلك بالقيام ببعض الاصلاحات البسيطة في التعديل والقوية في جوهرها وآثارها وذلك بالآتى :

( ١ ) لو جعلت البنوك كوزارة خدمات لادى ذلك على اقبال الجمهور على التعامل معها وكثرت المشاريع الاستثمارية بما يعود على الفرد والجماعة بالنفع .

(ب) او قامت البنوك بالغاء النسبة الثابتة المحددة من الارباح للمودع او على الساحب وتركها حسب ما تؤدى به المضاربة الاسلامية من جانب البنك .

(ج) اذا ترك هذا التعامل بالربا بالنسبة للفرد او المصارف لتصلحنا مع الله بدلا من محاربته لنا نتيجة اكل الربا بالنقص في الاموال والانفس والثمرات .

فلو اننا اتقينا الله ونبتنا هذا التعامل لرزقنا الله من فوقنا ومن تحت ارجلنا من بركات السماء قال تعالى : « **ولو ان اهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء** » (٤٣) .

د . محمود محمد مفتاح